



نتائج الاستطلاع الشهري لشركة نير إيست كونسلتنج (النبيض السياسي الفلسطيني)

تميزت فترة الأربعة أشهر الماضية منذ انتخابات المجلس التشريعي بتزايد انقسام المجتمع الفلسطيني حسب الانتماء التنظيمي والفصائلي. وبشكل خاص وأكثر من أي وقت مضى فإن آراء المستطلعين حول القضايا السياسية اختلفت بناء على ما إذا كان المستطلعون يؤيدون حركة حماس أو فتح، أو أنهم لا يؤيدون أي تنظيم أو فصيل سياسي أو ديني.

ومن أجل تحديد هذا الانقسام، فإن التحليل في هذا البيان الصحفي سيأخذ بعين الاعتبار الآراء حول قضايا مختلفة حسب الانتماء / الثقة بالتنظيمات والفصائل الفلسطينية.

في الفترة ما بين 19-21 أيار 2006 قامت شركة نير إيست كونسلتنج للاستشارات باستطلاعها الشهري بواسطة الهاتف وشملت عينة بلغت 890 فلسطينياً فوق 18 عاماً من عينة تزيد عن 1200 شخص في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، لقد عالج هذا الاستطلاع العديد من القضايا التي تشمل "النبيض السياسي الفلسطيني" التي تقوم شركة نير إيست كونسلتنج للاستشارات بمتابعته شهرياً من أجل مراقبة الانطباعات الفلسطينية وتغيراتها في فترات متعاقبة، وتشمل هذه القضايا "الثقة التنظيمية والفصائلية"، الإحساس بالأمان، الانطباعات حول ماهية أولويات حكومة حماس حسب رأي الشارع الفلسطيني، إضافة إلى أسئلة أخرى تتعلق بالثقة بأداء الرئيس أبو مازن وإسماعيل هنية وأمور أخرى حول توقعات الشارع الفلسطيني بإمكانية استمرار هذه الحكومة وغيرها من القضايا.

ومن الجدير ذكره هنا أن هامش الخطأ في هذه الدراسة هو $\pm 3.28\%$ وعامل الثقة هو 95%.

وعند مقارنة النتائج باستطلاع الشهر الماضي فقد تبين أن نسبة الثقة بحركة فتح لم تتأثر وبقيت 34% كما كانت بالشهر الماضي في حين أن نسبة الذين لا يثقون بأحد ارتفعت بمقدار 4% لتصل إلى 19% وذلك على حساب حركة حماس التي انخفضت نسبة الثقة بها بمقدار 4% لتصبح 42% مقابل 46% في الشهر الماضي.

مع العلم أن الثقة بحركة فتح بقيت على ما هي عليه فلقد أظهر الاستطلاع انخفاضاً آخر بالثقة بالرئيس محمود عباس وذلك لمصلحة رئيس الوزراء إسماعيل هنية. مع العلم أن نسبة الثقة بأبي مازن وصلت إلى 69% في آذار 2006، انخفضت هذه النسبة إلى 53% في شهر نيسان ثم انخفضت مرة أخرى لتصل إلى 51% في شهر أيار مقابل 49% لصالح إسماعيل هنية الذي لم تتعدى نسبة الثقة به 31% في شهر آذار 2006.

وعند تحليل رأي الشارع الفلسطيني بأولويات حكومة حماس تبين أن إصلاح وضع الأمن الداخلي هي أهم قضية على حكومة حماس معالجتها. في حين أن معالجة الفساد كانت القضية الأهم لدى الشارع الفلسطيني في كانون ثاني 2006 حيث وصلت إلى 35% في ذلك الوقت، فإن نتائج استطلاع الشهر الحالي أظهرت تراجعاً كبيراً في اهتمام المواطنين الفلسطينيين بقضية الفساد حيث لم تتعدى الـ 8% في شهر أيار 2006.

ورغم هذه التغيرات فإن النتائج تشير إلى قناعة ما يقارب نصف الشارع الفلسطيني (45%) بأن بمقدور الحكومة الحالية البقاء لحين انتهاء مدتها، فيما أعلن 28% عن اعتقادهم بأن هذه الحكومة لن تصمد لأكثر من ستة أشهر. في حين أن 13% من المستطلعين مازالوا على قناعة بأن حكومة وحدة وطنية سوف تشكل قريباً، فيما أعلن 9% عن اعتقادهم بأن الرئيس أبو مازن سوف يحل هذه الحكومة ويشكل حكومة طوارئ، فيما كانت نسبة الذين على قناعة بأن حكومة حماس سوف تستقيل لا تتعدى 5%، وكما هو متوقع فإن رأي الشارع الفلسطيني حول مستقبل هذه الحكومة كان منقسماً بناءً على الثقة التنظيمية ففي حين أعلن 50% من الذين يثقون بحركة فتح و 38% من الذين لا يثقون بأحد بأن هذه الحكومة سوف تسقط خلال السنة أشهر القادمة فإن هذه النسبة وصلت إلى 8% فقط بين مؤيدي حركة حماس وبالمقابل في حين أعرب 73% من مؤيدي حركة حماس أن الحكومة الحالية بمقدورها البقاء لحين انتهاء مدتها فإن ما نسبته 14% من مؤيدي حركة فتح شاركهم هذا الرأي.



مع العلم أن نسبة عالية من الشارع الفلسطيني على قناعة بمقدرة بقاء الحكومة الحالية لحين انتهاء مدتها فإن 38% من المستطلعين باعتقادهم ان هذه الحكومة بمقدورها دفع رواتب الموظفين. وعند بحث هذه النتيجة حسب الثقة التنظيمية فإنه يتبين أن 13% فقط من مؤيدي حركة فتح و29% من الذين لا يتقون بأحد يعتقدون بقدره الحكومة على دفع رواتب موظفي الحكومة وصلت النسبة إلى 62% بين مؤيدي حركة حماس.

ومن الجدير ذكره أنه لوحظ انخفاضاً واضحاً على وضع العائلة الاقتصادية في الشهر الماضي حيث ارتفعت نسبة الفقر بحسب تحليلات شركة نير ايست كونسلتنج لتصل إلى 61% تحت خط الفقر وكانت نسبة العائلات دون خط الفقر 70% في قطاع غزة و56% في الضفة الغربية. وعند مقارنة نسبة الفقر بحسب الثقة التنظيمية يلاحظ أن أكبر نسبة فقر منتشرة بين مؤيدي حركة فتح حيث بلغت 66% دون خط الفقر مقابل 64% بين مؤيدي حركة حماس في حين وصلت نسبة الفقر بين أولئك الذين لا يتقون بأي تنظيم إلى 52%.

فيما يلي أهم نتائج هذا الاستطلاع:

الثقة التنظيمية حسب مكان السكن

النتيجة	مكان السكن		الثقة التنظيمية
	قطاع غزة	الضفة الغربية	
43%	46%	41%	حماس
34%	37%	31%	فتح
2%	1%	2%	جبهة شعبية
3%	2%	3%	تنظيمات أخرى
20%	14%	23%	لا يتقون بأحد
100%	100%	100%	النتيجة

الثقة بالرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية حسب الثقة التنظيمية

النتيجة	الثقة التنظيمية					الثقة بمحمود عباس وإسماعيل هنية
	لا يتقون بأحد	أخرى	جبهة شعبية	فتح	حماس	
51%	65%	50%	64%	94%	11%	أبو مازن
49%	35%	50%	36%	6%	89%	إسماعيل هنية
100%	100%	100%	100%	100%	100%	النتيجة

أولويات حكومة حماس حسب منطقة السكن

النتيجة	منطقة السكن		أولويات الحكومة
	قطاع غزة	الضفة الغربية	
18%	17%	19%	مكافحة الفساد
4%	1%	6%	مقاومة الإحتلال
8%	4%	10%	انهاء الفلتان الأمني
3%	2%	4%	تطبيق احكام الشريعة الإسلامية
46%	58%	38%	قضية اللاجئين
3%	2%	4%	الجدار
2%	2%	3%	السجناء
2%	0%	3%	المستوطنات
6%	4%	7%	قضايا أخرى



3%	5%	2%	معالجة قضية الفقر والبطالة
5%	4%	5%	التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل
100%	100%	100%	المجموع

التوقعات حول استمرارية الحكومة حسب الثقة التنظيمية

النتيجة	الثقة التنظيمية			التوقعات حول استمرارية الحكومة
	لا يتقون بأحد	حماس	فتح	
29%	38%	8%	50%	ستنتهي خلال الست أشهر القادمة
45%	40%	73%	14%	ستبقى حتى نهاية مدتها
5%	4%	2%	9%	ستستقبل
9%	10%	4%	16%	سيقوم الرئيس بحل الحكومة وتشكيل حكومة طوارئ
11%	8%	13%	11%	سيتم تشكيل حكومة وحدة وطنية
100%	100%	100%	100%	المجموع

التوقعات حول قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين حسب الثقة التنظيمية

النتيجة	الثقة التنظيمية			التوقعات حول قدرة الحكومة على دفع رواتب الموظفين
	لا يتقون بأحد	حماس	فتح	
37%	29%	61%	13%	سيكون بمقدورها دفع الرواتب
63%	71%	39%	87%	لن تتمكن من دفع الرواتب
100%	100%	100%	100%	المجموع